سياسة الفاعلين الدوليين في سورية

يركز على السلوك الأمريكي والروسي والفرص والتحديات التي تواجههما

أفرزت السياسات الدولية والإقليمية تجاه الملف السوري عدداً من المعطيات التي زادت من تعقيده وجعلت مآله مرتبطاً بعدة قضايا إقليمية ودولية نظراً لتعارض وتشابك المصالح الاستراتيجية في المشرق العربي عموماً الذي أصبحت ملفاته الملتهبة وُحدة واحدة من حيث النوع والأثر السياسي والعسكري. ولقد أضحى التعامل الدولي مع الملف السوري مرتبطاً بملفين رئيسين، **محاربة الإرهاب** المتنامي في العراق وسورية والذي يهدد المصالح الدولية في الإقليم وينذر بانتشاره إلى ما وراء حدوده ليهدد أوروبا وروسيا مباشرة، و**ملف النووي الإيراني**، الذي لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي محفّزات كافية للوصول إلى اتفاق حوله، ولكنه من جهة أخرى يحدث تغييراً عميقاً في معادلة المشرق العربي على حساب التوازن القائم سابقاً وينذر بتصعيد حربي خطير، وهو مما يزيد من مبررات الصدامات الطائفية.

تعدّ سياسات الفاعلين الدوليين من أهم أسباب استعصاء المسارات السياسية والعسكرية والأمنية التي يعاني منها المشهد السياسي في المشرق العربي، حيث ساهم سلوكهم المحاصَر بمراعاة الأولويات الإسرائيلية في سيولة الأحداث وتعميق الاستقطاب وتأزّم المنطقة، مما يجعلها مسرحاً مفتوحاً على عدة احتمالات تزيد من تشظّيها وتقلّل الفرص الواقعية للحل السياسي في سورية. إلا إن الأزمة الناتجة عن تعارض أولويات الفاعلين الرئيسين الولايات المتحدة وروسيا يقدم فرصة كامنة للمعارضة السورية والمقاومة الوطنية يمكّن انتهازها في تحسين تموضعهما السياسي والعسكري، وفي أحسن الأحوال فرض أجندتهما الوطنية من خلال تفعيل دورهما في التحالفات الإقليمية الجاري تشكيلها الآن.

انعكاس الأولويات المشرقية لأمريكا على الملف السوري

تغيرت أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ وصول أوباما إلى الرئاسة وتبنى البيت الأبيض سياسة الاحتواء والقيادة من الخلف وتخلى عن سلوكه المبادر الذي صبغ سنوات رئاسة بوش الابن، حيث قدّمت إدارة أوباما الهمّ الاقتصادي والأمني على الشأن الدولي.

وتنتهج إدارة أوباما تجاه المشرق العربي سياسة الحدّ الأدنى من الفاعلية لإظهار قيامها بما يكفي لتجنب الانتقادات والضغوط الداخلية الحادّة، وتختصر معالجتها للأزمة السورية وما يترتّب عنها من خلخلة وزعزعة في المنطقة بما يخدم أولويّتَيها الأساسيتين، وهما إبرام صفقة حول النووي الإيراني ومكافحة الإرهاب.

تكشف قراءة السلوك الأمريكي في الملفين السابقين عن رغبة قوية في طرح حلولٍ تعالج الأولويتين سويّة باعتبار أن التقاطعات بينهما عديدة، حيث يؤمن أوباما ودائرته المقرّبة منه بأن تفويض شرطي جديد للمنطقة لا يشترط فيه

الصداقة أو التوافق التامّ بقدر استطاعته على ضبط الساحة وقدرته على إبرام الصفقات واحترامها، بالإضافة إلى تخفيف كلف تدخل واشنطن في المشرق العربي. وتنظر إدارة أوباما إلى إيران ضمن هذا الوصف كشريك مثالي لها، فقيادتها واحدة وصفوفها منضبطة، أو هكذا تبدو لها على الأقل، كما أن الأخيرة أصبحت قوة إقليمية ذات تأثير دولي تمتلك عوامل قوة جيوسياسية عديدة أضحى من الصعب احتواؤها بسياساتٍ صلبة.

يعتقد البيت الأبيض أنه قادر على إحداث تغيير في قواعد اللعبة في المنطقة من خلال إبرام صفقة الملف النووي، ويلبّي ذلك طموح أوباما في ترك إرثٍ له في التاريخ الأمريكي أعاد إلى المدار الأمريكي دولة "مارقة" مثل إيران (إضافة إلى كوبا)، مقابل إطلاق يدها في المنطقة وتصدّرها لمحاربة الإرهاب، إلى جانب استجابة ذلك لمطلب عدم الانجرار في أي حرب جديدة مكلفة لأمريكا. وفي ظل عدم تهيؤ الظروف المواتية لتحقيق هاتين الأوليتين لا يزال استمرار تأزم المشهد السياسي والعسكري في سورية يخدم المصالح الأمريكية من باب الكلف الإيرانية وتعاملها مع مشهد معقد ليس مضمون النتائج. وكل ما أفرزه السلوك الأمريكي تجاه الملف السوري لا يتعدى ردود فعلٍ تسكينيّة غير مؤثرة لن تفضي لتغيير فرضيات المشهد.

تواجه إدارة أوباما تحديات عدة قد تعرقل توجهها وتعزّز تراجع قوتها وسيطرتها على صيرورة الأمور في المشهد المشرقي، أولها غرور إيران وقناعتها بإتمام مشروعها التوسعي دون تقديم أي تنازلات لأمريكا وإسرائيل، وثانيها معارضة إسرائيل لأي تقارب أمريكي إيراني على حسابها لا يلبي شروطها، ويدعمها في ذلك الليكوديون في واشنطن، وآخرها توسّع طهران في بيئة شديدة الرفض لها ومغرقة بالنعرات الطائفية التي غذّتها ممارسات الحرس الثوري، مما يُنذر بانفجار المنطقة وانتشار الفوضى خارج حدودها المقبولة دولياً.

وأخيراً، مما لا شك فيه أن عام 2015 يمثّل الفرصة الأخيرة لتحقيق صفقة في الملف النووي الإيراني، وسيترتّب عليه تأكيد السياسة الأمريكية تجاه إيران والمشرق العربي وإطلاق يدها فيه، وما يقابل ذلك من ردة فعل خليجية وتركية من جهة وإسرائيلية من جهة أخرى، أو زيادة حجم العقوبات على إيران وإرجاء حلّ الأزمة السورية إلى الإدارة الأمريكية الجديدة. وفي الحالتين لن يرتقِ الأداء الأمريكي في سورية لدرجة حسم الأزمة ولن يتعدَ دور إدارة الأزمة واحتواءها في حدودها الجغرافية.

الملف السوري حافزٌ لفاعلية روسية أنشط

تمرّ روسيا بأزمة اقتصادية هي الأقسى منذ 1998 إبّان رئاسة يلتسين، وتتمثّل الأزمة الراهنة في انهيار سعر الروبل إلى النصف نتيجة تواصل العقوبات الأمريكية الأوروبية على موسكو بعد ضم القرم، وفي انخفاض عائدات الخزينة من النفط إلى النصف نتيجة انخفاض أسعاره. لذلك يبحث الفاعل الروسي عن فرص انتعاشٍ سياسية واقتصادية في المشرق العربي،محاولاً إعادة العمل على تأسيس "حقبة" روسية تنهي الهيمنة الأمريكية على التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة، مستغلاً في ذلك تراجع الدور الأمريكي الفعّال في المنطقة وتبنّيه أسلوب إدارة الأزمة من الخلف، الذي اعتبرته إدارة بوتين فرصةً لاستعراض أدوات القوة الروسية من جهة، ولتشعيب المواجهة السياسية والاقتصادية بينها وبين الغرب من جهة أخرى.

تراهن روسيا على سياسة استيعاب الصدمات، معتقدةً أن ثباتها وتوازنها وقدرتها على التكيّف مع العقوبات سيدفع الأوروبيين، مع مرور الوقت، إلى مراجعة مواقفهم لاعتمادهم الشديد على الغاز الروسي. كما ستحاول روسيا الاعتماد على الصين في زيادة التبادل التجاري بينهما لسدّ عجزها الاقتصادي. إلا أن غياب المؤشرات التي توحي بتغيّر نهج أوروبا في هذا الملف واستفادة الصين من نزوح الشركات الأوروبية نحوها بدلاً من روسيا، سوف تدفع موسكو إلى إعادة ترتيب خياراتها والبحث عن فرص كامنة في المشرق العربي لتحسين تموضعها السياسي وبالتالي إيجاد حلول جديدة لأزمتها الاقتصادية.

تفترض روسيا أن ضمان المصالح الجيوسياسية في سورية هو عاملٌ محفزٌ لدور سياسي أكثر فاعلية يؤمّن الاستعراض الدبلوماسي ويعيد تموضعها داخل مركز القرار الدولي، وقد مثّلت المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية مقابل وقف "الضربة العسكرية الأمريكية" لسورية، وتسهيل عقد مؤتمر جنيف-2 نقطتي تحولٍ سياسية فارقة، لتبدو روسيا بعدها أكثر فاعلية في مسار الأحداث. ولذلك يعتقد الروس أن تأزم المشهد السياسي والعسكري في سورية ومنطقة المشرق يشكل مدخلاً لفاعلية سياسية واقتصادية تخفّف آثار التأزم السياسي والاقتصادي بعد أزمة أوكرانية. ويتصدّر أجندتها التفاهم مع الفاعلين الإقليميين في سورية كالسعودية عبر بوابة الحلّ السياسي في سورية وتركيا عبر المصالح الاقتصادية المشتركة، ومصر عبر إغرائها بالمساندة السياسية والعسكرية، ويعزز سياستها في المنطقة تحالفها مع إيران للمشاركة بقيادة النظام الإقليمي الآخذ بالتشكل، وكون إيران عاملاً صاداً للإرهاب وضماناً لعدم وصوله للمجال الروسي الحيوي.

لا تزال خيارات روسيا تتمثل في إيجاد توازن حرج بين تحقيق تطّلعاتها السياسية وتحسين مصالحها الاقتصادية، وهذا لا يمكن تحقيقه خصوصاً عندما تكون المصالح الاقتصادية الروسية في حالة تعارض شبه دائم مع طموحاتها وغاياتها السياسية، لا سيما أن أزمتها الاقتصادية الحالية غير مهيأة للانفراج لا سيما في ظل عدم تقديمها لأي تنازل سياسي.

خاتمة

تأتي الثورة السورية لتكشف الستار عن آخر فصول هيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية، لتعلن عن نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تتراجع فيه الولايات المتحدة عن ريادة العالم لتشاركها في هيمنتها عليه قوى دولية صاعدة كدول البريكس وقوى إقليمية جديدة ذات تأثير دولي كإيران. كما عزّزت الثورة السورية العجز المتعاظم للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن إيجاد حلول لمشاكل العالم المستعصية وأنها تتحرك ضمن هامش بسيط لا يتعدى درجة معالجة الأزمات الإنسانية العرضية ومحاولة استثمارها في طرح بعض الحلول السطحية ذات التأثير المحدود. ومما لا شك فيه أن حسم الأزمة السورية دولياً يتعلّق بتشكّل النظام العالمي الجديد، وأن الكمون الضخم للثورة السورية تنعكس آثاره إقليمياً ودولياً.